International Journal of Economic Studies and Management (IJESM)
ISSN 2789-049X
Int. J. Econ. Stud. Manag. 2, No.5 (NOVEMBER-2022)

المجال الأخضر، والتجهيزات الثقافية والرياضية بمدينة فاس: مسارات التطور واختلالات الحاضر

عبد الغني اتباتو

مختبر التراب والتراث والتاريخ- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبدالله -فاس - المغرب

بوشتى الخزان

مختبر التراب والتراث والتاريخ- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبدالله -فاس - المغرب

الملخص: لقد ظلت أحياء مدينة فاس بصفة عامة تعاني، من نقص في التجهيزات العمومية، بما في ذلك المساحات الخضراء، والتجهيزات الثقافية، والرياضية، مما يدل على غياب تصور واضح وفهم التمدين في استراتيجيات السياسات العامة باعتباره يقوم على البناء والتشييد العمراني دون اعتماد الأسس العلمية في تهيء وتنظيم المدن، وعدم إدراك خطورة اهمال مثل هذه التجهيزات الحيوية التي ظلت خارج سلم الأولويات، مما أدى الى تقويض وجه المدينة على مستويات عديدة. إذ يؤثر تقلص أو غياب المساحات الخضراء على عيش مجموع السكان بالمدينة، خاصة الذين يشعرون بالضيق في السكن العشوائي، وينعكس على صحتهم النفسية والجسدية، وسلوكاتهم اليومية.

كما تعتبر التجهيزات الثقافية، والترفيهية، والرياضية، حاجة لكل الناس، ولساكنة المدينة أساسا، كما تعد مكونا من الضروري توفيره في المدن لمسايرة الحداثة، وتعميق التواصل الإيجابي بين ساكنتها، ومنح الحياة بها ملمحا إيجابيا وفاعلا، لما يقدمه ذلك من خدمات لصورة المدينة على المستوى الرمزي، والثقافي، والجمالي. هكذا تصير بنيات وتجهيزات الثقافة والترفيه وجها مميزا للحياة الحضرية، وهو ما يترجم في الهندسة المعمارية للمدن من خلال إنشاء وخلق بنيات متنوعة من قبيل قاعات السينما، ودور الشباب، والمسارح، والمكتبات، والملاعب، وقاعات الرياضة المختلفة، وفضاءات الترفيه المفتوحة... إنه ما يمنح للمدينة الحياة والجاذبية أكثر.

الكلمات المفتاحية: مدينة فاس- المجالات الخضراء – التجهيزات الثقافية – التجهيزات الرياضية.

Digital Object Identifier (DOI): https://doi.org/10.5281/zenodo.7371058

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

1. تقديم

يُؤسس التمدين القانوني، المنظم والمرتب، على ترابط التجهيزات الحضرية، ونمو المجال الحضري. يجمع هذا الترابط بين إنتاج المجال الحضري وبين توفير البنيات التحتية، والتجهيزات العمومية، وهو ما يعرف "بالتنظيم المتزامن" la régulation simultanée لسيرورة التمدين، و البنيات التحتية الحضرية. يفرض ذلك إخضاع المناطق القابلة للتمدين لتهييء قبلي، وفق تصاميم تقنية، تشمل بالإضافة الى تحديد الطرق، وشبكات الماء، والكهرباء، والتطهير، والطرق ...تخصيص مجالات خضراء وتثبيت التجهيزات الثقافية والرياضية بها من أجل تفادي خلق أجزاء غير مندمجة في الوسط الحضري. فيما النموذج –الخيار- الذي فرض نفسه في مدينة فاس منذ بداية الانفجار الحضري، مغاير تماما لهذه القواعد. في الواقع لم يكن هناك ترابط أو تزامن بين التوسع الحضري وبين هذه التجهيزات الحيوية.

2. المجالات الخضراء بمدينة فاس: ازدهار الماضي و انتكاس الحاضر

يحتاج السكان، للعيش في المدينة بشكل مقبول، لبيئة حضرية صحية ومريحة، تسمح لهم بالعيش براحة ورفاهية، خاصة أن ارتباط السكان بالمدينة يتقوى كلما توفرت جمالية المكان، وهواء نقي، ومجالات خضراء، وفن في المدينة وفي الحياة [1]. ما نعنيه بهذا هو أن المدينة ليست مكانا للإنتاج، والاستهلاك، فقط، بل هي وجود طبيعي، وحاجات بيئية، واحتياجات خاصة تهم الترفيه، والهواء النقي، والترويح عن النفس باعتبار ذلك يشكل نزوعا طبيعيا لدى الفرد، لما يسمح به هذا من ربط للحواس بالمؤثرات المجالية. إنه ما جعل خبراء التمدين يولون اهتماما كبيرا لأماكن التجوال، والمجالات الخضراء [2] ، التي "تساعد على تحسين صحة السكان الجسدية والفكرية، وإطار عيشهم بصفة عامة"[1]، لأن المدينة هي حالة ذهنية ونفسية قبل أن تكون تجمعا للسكان والتجهيزات.

تنهض المجالات الخضراء بأدوار عديدة في حياة الناس، وتعطي هوية مميزة للمجال الحضري من ذلك، تمييز المدينة، وتجميل صورتها، ومنحها خصوصية بيئية واضحة، وتحسين الصحة العامة بها، وتوفير متنفس للسكان، ومساعدتهم على التغلب على الانعزالية، خاصة أن التواجد المشترك في المجالات الخضراء وكل فضاءات الترفيه والتنزه المتاحة، يسمح بالتعارف واللقاء ، وبذلك تصبح هذه الأماكن المفتوحة، مجالا حقيقيا للاندماج والتلاحم الاجتماعيين، سيما وأن المدينة ترمز للمجتمع في التعاون المتبادل والعلاقات الإنسانية الواسعة. يضاعف غياب المساحات الخضراء من معاناة الفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة، بالأخص ساكنة الأحياء غير المهيكلة، الناقصة التجهيز من حيث قنوات التطهير، وذات النسبة المرتفعة في التلوث، والضوضاء... وغير القادرة على شراء منتوج القطاع الخاص للراحة ...خاصة بعد أن أصبحت "جودة الحياة في المدن، سلعة تباع للقادرين"[3].

صور رقم1-2-3-4: استعمال المدارات الطرقية وجوانب الطرق متنفسا بديلا للمجالات الخضراء

تصوير شخصي - غشت 2020

بسبب هذه الأوضاع تضطر الساكنة للبحث عن صيغ للهروب من ضغط السكن والحي، وهو ما توفره بالخروج إلى أي مجال مفتوح من قبيل أرصفة الشوارع، وبعض المساحات الفارغة بين الأحياء، وعلى طول الطرق المؤدية للمدينة، أكثر من هذا يدفع بؤس هذا الوضع الناس للبحث عن أي متنفس ، مهما كان صغيرا، أو خارج مدار المدينة، وقد يتحول هذا إلى توافد كثيف على مساحة خضراء صغيرة، غير معدة للتنزه أصلا، لا تكفي لمجموعة من الناس، فبالأحرى لساكنة حي أو مجموعة من أحياء المدينة.

1.2. تثبيت المجالات الخضراء وجها حضريا لمدينة فاس: من التأسيس إلى مرحلة الاستعمار

جسد بناء مدينة فاس في الواقع مشروع بناء دولة، اعتمد بالأساس على إقامة مجال حضري، قوي، ومتكامل البنيات، روعيت فيه جوانب التكامل، والشمولية، والاستمرار في الزمن. لقد خضع بناء المجال الحضري لمدينة فاس لمجموعة من الضوابط والشروط الإيجابية نذكر منها بالأساس التخطيط المحكم لكل عناصر التمدين، والقدرة على جعل المدينة مركزا حضريا يلبي كل حاجيات السكان المادية، والروحية، والترفيهية، والصحية، وضمن هذا التخطيط تم اقتراح مساحات خضراء تؤكد انتباه المؤسسين لوظيفتها في طبع عوالم المدينة ومجالها الحضري.

لقد تحكمت أبعاد اقتصادية وسياسية في اختيار موقع بناء المدينة، ولهذا كان من الطبيعي أن يفكر المعنيون بشأنها في ربطها بما هو بيئي، وهكذا خضع اختيار موضعها بشكل كبير لرغبة المؤسسين لجعلها مدينة مصاحبة للطبيعة، وذات صلة عميقة بها، حيث اعتبر الماء احد العناصر القوية المحددة لاختيار هذا الموضع[4]. الأمر الذي يجعلنا متأكدين، يقول لوتورينو، من أن واد فاس والعيون المضافة إليه كان لها الحظ الأوفر في اختيار الموضع الحضري[5].

حضي المجال الأخضر بمدينة فاس، منذ بداية التأسيس، بعناية خاصة، واعتبر مكونا أساسيا من مكونات المجال الحضري، وقد تطلب توسيع هذا المجال تشجيع السكان على غرس الأرض داخل المدينة مقابل امتلاكها بالمجان شريطة إتمام الغرس قبل إتمام بناء السور[6]. ظل الاهتمام بحدائق وبساتين فاس، داخل المدينة ومن حولها، على طول امتداد تاريخها حيث خصصت أودية لري المجال الأخضر، مثل واد اللمطيين، وواد الفجالين، وواد الحمية، وواد الشراشر[7]. بذلك أصبحت مساحة المجالات الخضراء تقارب مساحة المجال المبني داخل النسيج الحضري التقليدي[8] ، ومثلت حدائق جنان السبيل، لوقت طويل، مفخرة مدينة فاس، وعنوان حياة التنزه بها. بذلك أصبحت مدينة فاس توصف بمختلف الصور الشاعرية لما تشمله من مياه، وخضرة، وبساتين[9]، في كتابات الأجانب، والمغاربة، وفي المقطوعات الغنائية التراثية والعصرية.

إذا كانت السلطات التي تعاقبت على حكم مدينة فاس، وتدبير شأنها، قد حافظت بشكل كبير على هياكلها الصلبة، وجعلت منها مركزا حضريا بإشعاع دولي، على المستوى الروحي، والعمراني، والثقافي، فإن السلطات الفرنسية، ورغبة منها في إبراز التفوق الفرنسي، والحفاظ على مبدأ "الدولة القوية"، وتحبيب المجال الحضري من أجل تعميره بساكنة فرنسية تبحث عن حياة أفضل عما هي عليه في فرنسا، عملت على خلق مجال حضري، بمواصفات جديدة يراعي كل مقومات التهيء الحضري ومزايا الحداثة[10]، ومثلت المجالات الخضراء أولوية مزايا

المدينة الجديدة. لتحقيق هذا المشروع الحضري، اعتمد خبراء التمدين، على نظريات مدرستين تختلفان في تصورهما لبناء المدن، غير أنهما تتفقان على أن الطبيعة تشكل عنصرا أساسيا في بناء المجال الحضري، فالمجال الحضري عند المدرسة التقدمية مجال مفتوح، تتخلله فراغات ومساحات خضراء، فيما ترى المدرسة الثقافوية ضرورة تكامل المدينة مع محيطها الطبيعي[11].

اعتبرت الإدارة الفرنسية المساحات الخضراء ميزة رئيسية لتحقيق برامجها الحضرية، وأبدت رغبتها في الحفاظ عليها وتثمينها، وخلقت مجالات طبيعية أخرى اعتبارا لقيمة الغطاء النباتي الصحية، والجمالية، والاجتماعية[12]. أقرت هذه الإدارة قوانين تنظم هذه المجالات الخضراء، و تحميها، وحددت المساحات التي يسمح ببنائها في القطع المخصصة للفيلات في الربع بالنسبة للقطع الأقل من 800م^2 ، والسدس بالنسبة للقطع التي تتجاوز مساحتها 1200م^2، مع ضرورة تشجير المساحات غير المبنية بعدد معين من الأشجار(أربع شجرات فوق مساحة كل 100م^2)، وجعلت الموافقة، وتسليم رخص السكن رهين احترام هذه الشروط[13]. بذلك عملت فرنسا على خلق مفهومين للمجال الأخضر، الأول عمومي، والثاني خاص، وجعلت كل الفاعلين معنيين بهذا المرفق، باعتباره بنية تحتية أساسية من أجل خلق هوية متميزة للمجال الحضري الجديد.

2.2. الوضعية الحالية للمساحات الخضراء: التقلص لحساب تنامي العمران

عرفت المساحات الخضراء بفاس تقويضا وتقلصا واضحين، بسب انحصار توسيعها بشكل يوازي التوسع العمراني، وامتداد المجال الحضري في مساحات جديدة، والقضاء على جزء هام مما كان موجودا كما الأمر بالنسبة لأمثلة عديدة من قبيل فضاءات خضراء داخل أسوار المدينة القديمة، و "ملعب سباق الخيل"، و"وادي فاس". لقد تنامى البناء، وامتد العمران، وما ميز هذا التوسع الحضري الهائل هو عدم التنظيم، وغياب التخطيط المحكم في بناء وحدات حضرية كبرى همت كل جوانب المدينة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي. إنه ما نصفه بالتوسع العشوائي للمجال الحضري الذي يعني ما يكثفه المعنى المعجمي للعشوائية، أي، فقدان الهدف، أو السبب، أو الترتيب، أو التنظيم، ،والتجاهل، وركوب الأمر بغير بيان[14]. إنه أيضا تجاهل التخطيط، وغياب النظرة الشمولية لما يجب أن يكون عليه مشروع ما، والمقصود بالنسبة لنا هنا هو غياب تنظيم المجالات الخضراء، بسبب التنامي المفرط للمجال المبني (الصلب).

1.2.2 رهانات الفاعلين في المدينة وتقليص المساحات الخضراء

ساهم التدخل السلبي، وغير المدروس لمجموعة من الفاعلين في تقلص المساحات الخضراء وتقويضها بمدينة فاس، تدخل روعيت فيه بشكل أساسي مصلحة المتدخل وليس الصورة الإيجابية للمجال الحضري للمدينة، ويمكن حصر هذه الأطراف ورهاناتها في ما يأتي:

أولا: المهاجرون إلى المدينة الهاربون من معاناة البادية: لعبت الفئة التي هاجرت من البادية واستقرت بفاس لأجل التخلص من معاناة عيشها بالبادية دورا بارزا في تراجع المساحات الخضراء. لقد دفع استقرار هذه الفئة بالمدينة للاحتماء بها لما تقدمه من خدمات سوسيو-اقتصادية، إلى البحث عن سكن، وهو ما تم إيجاد حل له بصيغة بناء عشوائي غالبا ما تنامى بشكل سريع في البساتين المحيطة بالمدينة، والمساحات الخضراء التي كانت مخصصة في الأصل للفلاحة كما الأمر بالنسبة لأحياء الجنانات، وبن سودة، وصهريج كناوة، وسهب الورد...لقد تسارع البناء في مساحات خضراء واسعة، وتشكلت أحياء كاملة غير مهيكلة بوتيرة سريعة ابتداء من سبعينيات القرن الماضي، وهو ما انعكس بشكل واضح على الوعاء السابق للمساحات الخضراء.

ثانيا: المضاربون العقاريون: إنهم الفئة الثانية التي كان لتدخلها في المجال الحضري الدور البارز في تقويض المساحات الخضراء بمدينة فاس، وذلك لأن هؤلاء سعوا للاستثمار الواسع في مجال البناء، والاستجابة لطلب الحصول على سكن بسيط ومتواضع لفئات واسعة من المهاجرين للمدينة، أو ساكنتها من العمال والموظفين الصغار. لقد تحولت الرغبة في الاستثمار في البناء لدى هؤلاء لتهافت غير عقلاني على مراكمة أرباح سريعة، مما دفع بهم لخلق تجزيئات سكنية، وأحياء جديدة لا تعطي أهمية للمجالات الخضراء. أكثر من هذا ما شكل مجال للاستثمار العقاري لهؤلاء هو الأراضي الفلاحية على مداخل المدينة، بما في ذلك المساحات المغروسة، والخضراء.

ثالثا: المنتخبون وممثلو الساكنة: ساهم المنتخبون ومسيرو شأن المدينة في تدهور المساحات الخضراء بفاس بشكل كبير، بعدم حمايتها، والتساهل مع مدمريها من مضاربين عقاريين، وساكنة، وعدم حرصهم على تضمين مساحات خضراء جديدة في المشاريع العمرانية المحدثة، وعدم اقتراح دفاتر تحملات مضبوطة تنص على تخصيص مساحات خضراء حقيقية داخل الأحياء الجديدة تلزم المنعشين العقاريين باحترامها.

رابعا: الدولة المغربية: رغبة منها في إيجاد حلول سريعة وسهلة للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية للسكان، غضت السلطات المحلية الطرف عن تجاوزات البناء، وتنامي السكن العشوائي، وتوسع مجال العمران من دون مراعاة لحماية المساحات الخضراء، والحرص على خلق أخرى جديدة توازي التوسع العمراني الكبير. لقد ترسخ ذلك بشكل أكبر وواضح ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد الأحداث الاجتماعية التي عرفتها المدينة احتجاجا على تدهور أحوال السكان.

الخريطة رقم1: وضعية المجال الأخضر بمدينة فاس

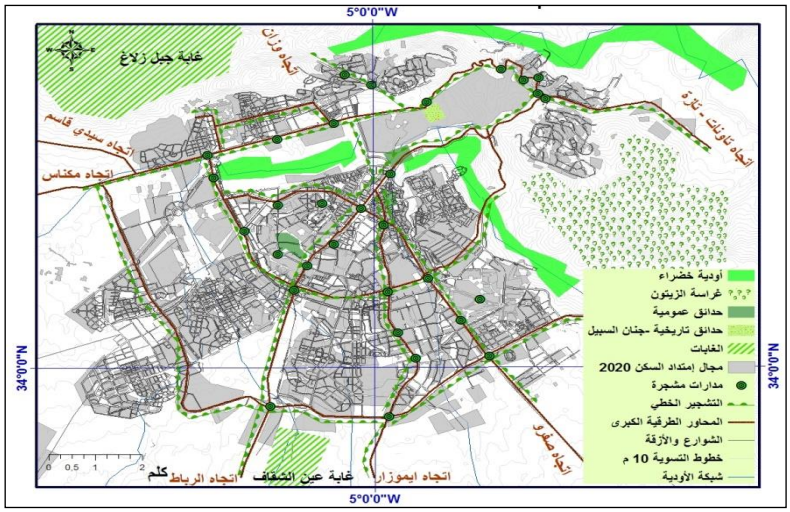

المصدر: انجاز شخصي بناء على معطيات المخطط المديري للتهيئة العمرانية لمدينة فاس

لقد انعكست مصالح مختلف الفاعلين في المدينة على حساب خلق المساحات الخضراء وتوسيعها، لأنهم وجدوا في توسيع البناء، وتقليص المساحات الخضراء تحقيقا لمصالحهم، وهو ما انعكس سلبا على البيئة الحضرية بصفة عامة. ساهمت حسابات هذه الجهات، وتدخلاتها غير المدروسة في تشويه صورة المدينة، وتكريس منظور زائف لها يقيس تحقق وجهها الحضري بتراكم البنيان فقط، وليس بتنظيم المجال، وهيكلته، وإدراج المساحات الخضراء في تصميمه. كانت نتيجة تدخلات هؤلاء تكريس العشوائية، وعدم التنظيم ميزة أساسية لنمو المدينة، وتقليص أو تقويض المساحات الخضراء بها، وهو ما ستكون له نتائج سلبية على المدينة، والساكنة، والسلوك المديني بها، بل إن إدماج المجتمع الذي أنتجته لن يكون إلا نسبيا.

2.2.2. المساحات الخضراء بمدينة فاس: مسارات التدهور

بدأ المجال الأخضر، بمدينة فاس القديمة، يتراجع خصوصا في الفترة الممتدة بين سنة 1926 وسنة 1936 بعدما أصبحت المضاربات العقارية تطغى على مبادئ التمدين الأصيلة، بتساهل من الإدارة الفرنسية رغم القوانين التي أصدرتها للحفاظ على الحدائق الموجودة داخل المدينة، مما أدى "إلى اختلال في التوازن بين المجالات المبنية والمجالات الخضراء في اتجاه عام نحو نمو مفرط للأولى وتقلص ملحوظ للثانية" [15].

استمر تراجع مساحات المجال الأخضر تحت ضغط تقدم البناء في غياب شبه تام لاحترام وثائق التعمير. لقد أصبحت مدينة فاس، في سنة 1996، تضم أقل من 100 هكتار من المجال الأخضر العمومي لساكنة قدرت سنة 1994 ب 769034 نسمة، أي بنصيب لا يتعدى 1,27 م^2 لكل فرد، وهو نصيب أقل بكثير من النسب المعتمدة دوليا لتقييم أهمية المكونات النباتية داخل المجال الحضري.

الخريطتين رقم 2 و3: وضعية الحزام الأخضر في مقترح التصميم المدير للتهيئة الحضرية 1991 و بعد مشروع تصميم التهيئة2012

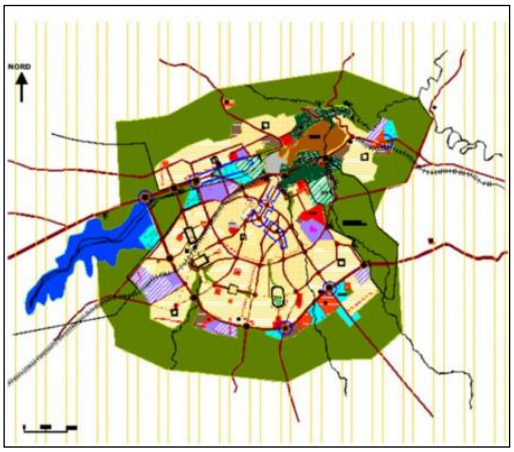

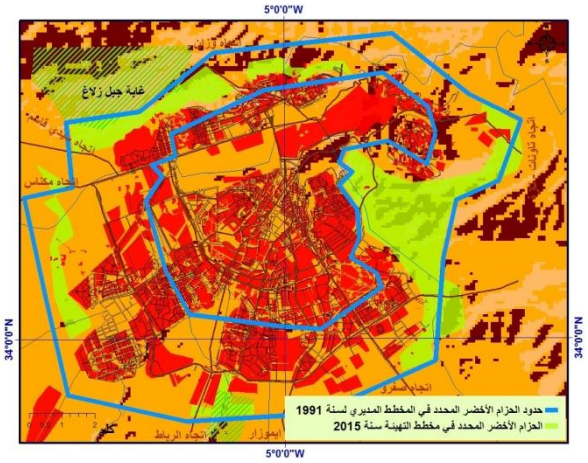

المصدر: المخطط المديري للتهيئة العمرانية لفاس الكبرى

تقلص المجال الأخضر بشكل واضح نتيجة تضارب وثائق التعمير. فإذا كان التصميم المديري للتهيئة الحضرية (SDAU) لسنة 1991 الذي أنجز لمدة 25 سنة، بناء على إسقاطات ديموغرافية قدرت ب 1,2مليون نسمة سنة 2016، ومساحة مبنية ب11700 هكتار قد برمج حزاما أخضر في عمق 2كيلومتر، فإن تصميم التهيئة (PA) لسنة 2012 وبنفس الإسقاطات الديموغرافية في أفق 2020، تجاوز بكثير مجال هذا التصميم الموجه للعمران ليضم 13000هكتارمع تقليص واضح لعمق الحزام الأخضر ومساحته. في إطار حالة الاستثناء، فتح تصميم التهيئة هذا الحزام الأخضر أمام التمدين، ليتقلص إلى 2000 هكتار عوض 10000 هكتار المخطط لها في التصميم المديري للتهيئة الحضرية.

تدهور مجال المساحات الخضراء عبر مسار طويل، وانتهى إلى مساحات جد مقلصة تتشكل من الفضاءات التالية:

- حدائق مهيأة مثل حديقة جنان سبيل التي تمتد على مساحة 8 هكتارات، احدثت في القرن الثامن عشر، وكانت روضا مخصصا للأمراء قبل أن تفتح ابوابها للعموم سنة 1917، وحديقة أمريكا اللاتينية المعروفة باسم Préstigia على مساحة 8 هكتارات و370 $م^2$ التي افتتحت في 7 غشت 2015، وحدائق صغيرة بالمدينة الجديدة مثل حديقة للا مريم، وأخرى بحي المسيرة، وفاس الجديد، ومشروع الحديقة النباتية بواد فاس، وساحة يعقوب المنصور(فلورانس)، وساحات مغروسة بعين قادوس، لا تتعدى مساحتها مجتمعة 95 هكتارا.

صور رقم 5-6: وضعية جنان سبيل بين الماضي والحاضر

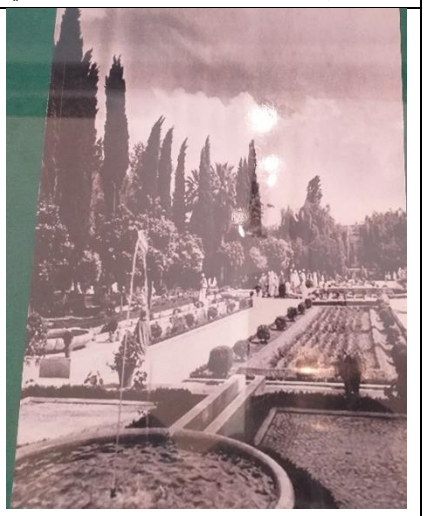

إدارة جنان سبيل (الوضعية القديمة)

تصوير شخصي – غشت2022 (الوضعية الحالية)

- فضاءات خضراء عبارة عن أحزمة تمتد على طول الطرقات على مساحة تقارب 10 هكتارات؛

- مساحات خاصة تابعة للإدارات العمومية، والسكن بالأحياء الراقية تضم مساحة 200 هكتار تقريبا؛

- المساحات الخضراء التابعة للقصور الملكية تضم 80 هكتارا؛

-الأشجار المحاذية للشوارع والأزقة، وأشجار فوق الملك العام أو الخاص، تقدر ب 120000 وحدة تمثل 300 هكتار.

لا يتجاوز مجموع المساحات الخضراء المذكورة 700 هكتار، وهو ما يمثل انجاز 14,5% فقط من مشروع تصميم لتهيئة السابقة في ما يخص المجال الأخضر، وإذا استبعدنا مساحة المجال الأخضر الخاص التابع للإدارات العمومية والسكن الراقي، فإن المجال الذي يمكن للسكان الاستفادة منه باعتباره فضاء للترفيه، والتنزه، واللقاءات، ووسيلة من الوسائل المساعدة على الاندماج في الوسط الحضري لا يمثل سوى 100 هكتار، وهي مساحة ضعيفة جدا مقارنة مع عدد السكان. هذا مع العلم أن مدينة فاس يجب أن تتوفر على مساحة 1500 هكتار حسب المعايير الدولية، باعتبار عدد السكان يقارب1,5 مليون نسمة. نشير أخيرا إلى أنه وإلى جانب تقلص المساحات الخضراء، فما توفر منها بمدينة فاس لم يوزع بشكل منصف وعادل بالنسبة لمجموع الساكنة والأحياء، ويعاني من ضعف الصيانة وقلة الاهتمام به من طرف المسؤولين المحليين، والمنتخبين، وعدم حمايته والحرص عليه من طرف الساكنة والمستفيدين، مما يحول ما توفر من مجال أخضر إلى أماكن سوداء تنعدم فيها الراحة، ويغيب فيها الأمن.

3. البنيات الثقافية والرياضية وتوجيه التنظيم الاجتماعي

تشكل البنيات الثقافية والرياضية أحد أوجه المجال الحضري، حيث تمنح المدينة وجهها الثقافي والحضري، وتدخل ضمن التجهيزات العمومية التي تساهم في التكوين، والترفيه، وتقاسم القيم. كما تسمح وسائل التثقيف، والترفيه، والرياضة ببناء شخصية الشباب، وصقل هويتهم، وتطوير أساليبهم الخاصة في إدراك، وتقدير، وتصنيف، وتمييز القضايا وطرق التعبير عنها، مما يساعد على القطع مع الثقافة السلبية السائدة، وتغيير بعض الأوجه المشينة في الحياة الاجتماعية. تسمح البنيات الثقافية، والرياضية، والترفيهية لساكنة المدينة بالتعبير عن المشاعر، والأحلام، والآمال، كما تتجسد من خلالها مختلف الإرادات، وتتقابل بالانطلاق منها الأفكار أو تتعارض بشكل إيجابي. تنهض البنيات الثقافية والترفيهية والرياضية إذن بوظائف عديدة، وتعمق ارتباط الساكنة بالمعاني الإيجابية للانتساب الحضري، خاصة أنها تدربهم، من خلال ما يمارسونه من أنشطة ذات علاقة لهذه البنيات، على التعاطي الإيجابي مع المدينة والمحيط، وتزكي احتكاكهم الإيجابي مع بعضهم البعض، وتنمي لديهم قيما إنسانية عديدة مثل الحوار، والتسامح، وتقدير الممتلكات العامة، والعناية بنظافة المحيط، والتضامن، والانفتاح، واحترام الآخر... والأهم الانفلات من ثقافة التطرف، والابتعاد عنها، والقطع معها، والتخلص من شحنات العنف والتشدد، والانحراف، والإدمان.

1.3. البنيات الثقافية بمدينة فاس: إشعاع الماضي و انطفاء الحاضر

يبدو من معاينة واقع المدن المغربية، ومدينة فاس أساسا أن الفهم الموضوعي لاحتياج المجال الحضري للبنيات الثقافية والترفيهية والرياضية غائب، وذلك بسبب عدم تمثل فاعل وجيد لماهية ومفهوم المدينة، وما يجب أن تكون عليه مكوناتها، وحياتها، وبنياتها، وهو ما يغيب الفهم الواضح والشامل لما نسميه ب"أماكن الحياة" في السياسات العمومية. الملاحظ أن هذه الفضاءات غالبا ما تختزل في المدن المغربية، في أماكن لجوء الأشخاص أصحاب الاهتمامات الخاصة، وعلى الرغم من أن الخطاب السائد في السياسات العمومية يستحضر نظريا هذه البنيات والاحتياج إليها، ويوليها اهتماما كبيرا، إلا أن ذلك يبقى على مستوى الخطاب، والوعود، والحديث المناسباتي المسوق إعلاميا لأغراض ما. هكذا تبقى الانجازات المحققة واقعيا جد محدودة، ودون الاستجابة للحاجيات الحقيقية للمدن المغربية، ومنها مدينة فاس وساكنتها، مما يحد من

أهمية دورها في تسهيل الاندماج الاجتماعي، ونشر ثقافة التضامن، وتوجيه الشباب، وحماية الفئات الهشة والفقيرة، وتغيير وضعيتها النفسية، ووعيها، وسلوكها الاجتماعي بشكل إيجابي.

خريطة رقم4: توزيع البنيات الثقافية والرياضية بمدينة فاس

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية الجهوية للشبيبة والرياضة بفاس.

عمل المسؤولون على مدينة فاس القديمة، اعتمادا على مؤسساتها الثقافية المختلفة، على جعلها مجال انصهار مختلف العناصر البشرية الوافدة عليها، واندماجها. لقد شكلت المدينة مدرسة، صقلت هوية متميزة بنيت على ثقافة خاصة، نتج عنها كيان اجتماعي فريد اختصت به فاس دون غيرها من حواضر المغرب. لقد أدخلت سلطات الاستعمار الفرنسي عادات، وتقاليد جديدة من خلال الهندسة المعمارية، وطرق تنظيم المجال الحضري، وطبع المجال بوجود الإنسان فوقه، وتأثير المجال على الإنسان من خلال طبعه بالثقافة المغايرة المميزة لهذا المجال، وتوضيح الملامح الثقافية له، وذلك من خلال إنشاء بنيات، وخلق فضاءات خاصة من قبيل الحدائق، والمجالات الخضراء، وقاعات السينما، والمسارح، والملاعب، ودور الشباب، والمركبات الثقافية...وعيا منها بأهمية هذه التجهيزات الثقافية عملت الإدارة العسكرية على بناء الملاعب الرياضية منذ بداية سنة 1915، واستمر الاهتمام بالمنشآت الثقافية طول فترة الاستعمار. لكن مع التوسع السريع للمجال الحضري، منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، وغياب سياسة واضحة وعقلانية للمدينة، تم تغييب المشاريع المجتمعية التي من شأنها تدعيم الإنسان، وتلبية حاجياته المختلفة، التي منها حاجات التثقيف، والترفيه، وممارسة الرياضة. إنه ما يؤكد عدم وعي الجهات الرسمية بقيمة هذه البنيات في خدمة المعنى الحقيقي للتمدين والتحضر.

نلاحظ من خلال خريطة توزيع البنيات الثقافية، أن دور الشباب التي تشكل رابطا أساسيا لتثقيف الشباب باعتبارها أماكن تربية، آمنة وواقية من علل المجتمع، موزعة بشكل شبه متكافئ بين مختلف أجزاء المدينة، لكن عددها يبقى محدودا، وغير كاف لساكنة في حجم مدينة فاس. إن معظم هذه البنيات لا يرقى إلى مستوى الارتياد المطلوب، والاستقبال المثالي، والتنشيط المعول عليه لإدماج الشباب في المجتمع الحضري. إن دور الشباب التي تتوفر عليها مدينة فاس، مساحتها تتراوح بين 150 و200م^2، في أحسن الحالات، وتستقبل أقل من 300 شاب وشابة سنويا[16]، ولا يوجد أي تقارب بين برامج هذه المؤسسات، وهي بدون هوية موحدة تدل على وظيفتها الثقافية والترفيهية. في ما يخص

التأطير، تفتقر هذه المؤسسات إلى الأطر من حيث العدد المطلوب، والكفاءات الضرورية لتنشيط وتنظيم التظاهرات الثقافية، وإعطائها الصورة الحية المتجددة باستمرار. من حيث العدد، لا يتجاوز مجموع الساهرين على تدبير ،وتسيير، وتنشيط مهام هذه المؤسسات 22 موظفا، بتكوينات مختلفة، معظمهم ينتمي في الأصل إلى قطاعات أخرى مثل الجماعات الترابية المحلية.

أ. قاعات السينما بفاس

شكلت القاعات السينمائية مكونا بارزا في البنيات الثقافية بمدن المغرب، وضمنها مدينة فاس، وذلك بعد أن ترسخت علاقة المغاربة بهذا الفن الجديد الوافد على البلد، منذ المرحلة الاستعمارية بعد اكتشاف الإخوة لوميير Les frères lumière لآلة السينماتوغراف، وقد تنامى عدد القاعات بالمغرب تدريجيا إلى أن قارب 300 قاعة، إلا أن هذا العدد سيتراجع تدريجيا في جميع المدن المغربية، حيث انتقل من 254 قاعة سنة 1980 إلى 250 قاعة سنة 1988، ليصل إلى 174 قاعة سنة 1998، ثم إلى 46 قاعة سنة 2012 لينخفض سنة 2018 إلى 30 قاعة فقط، تضم 65 شاشة غالبيتها بمركبات ميغاراما بمدن الدار البيضاء(9 قاعات)، ومراكش(4 قاعات)، وطنجة(4 قاعات)، والرباط (5 قاعات)، وفاس(قاعة واحدة)، ومكناس (3 قاعات)، وقاعتان بتطوان، وقاعة واحدة بكل من سلا ووجدة. إنه عدد "غير كاف لتلبية حاجات السكان. إن المغرب – حسب مقاييس اليونيسكو– في حاجة إلى 3000 قاعة سينمائية، بمعدل قاعة واحدة لكل 10000 نسمة"[17]، وهذا بناء على معطيات إحصائية سابقة تقدر عدد سكان المغرب ب30 مليون نسمة فقط، والذي يجعل القاعات السينمائية تتوفر بمعدل "قاعة واحدة لأكثر من 100000 نسمة".

لقد كان من الطبيعي أن تعرف مدينة فاس بنيات سينمائية باعتبارها مدينة عريقة، وذات إشعاع علمي وثقافي كبير، هكذا بدأت العروض السينمائية بها بصيغة عروض خاصة، ثم بصيغة عروض متنقلة، ولاحقا من خلال عروض قارة دفعت إلى خلق بنيات ملائمة للعروض. أنشئت بفاس حوالي 14 قاعة هي سينما "بوجلود" (بباب أبي الجنود)، و"الأندلس" بباب الفتوح، و"الملكية" بالقرب من سيدي علي بوغالب، و"سينما العشابين" بالعشابين بالمدينة العتيقة، و"الأمل" بالرصيف، وهي آخر قاعة تم فتحها بالمدينة، و"الشعب" بعين هارون، و"موريطانيا" بعين قادوس، و"أبولو" بالملاح، و"لوكس"، و"ريكس"، وأسطور"، و"بيجو" و"أمبير" (تم تحويلها إلى مركب ميغا فاس بثلاث قاعات)، بالمدينة الجديدة، و"قوس قزح - آرك أنسيل-" بالأطلس. تراجعت هذه القاعات تدريجيا لأسباب عديدة، وهكذا تم هدم سينما "لوكس" وعوضت بعمارة، وحولت "أبولو" لفضاء تجاري، وهدمت موريطانيا وعوضت ببناية سكنية، وأغلقت بقية القاعات أبوابها في سياق تراجع الإقبال على قاعات السينما بالمغرب بسبب القرصنة، وتدهور تجهيزاتها، ونفور الجمهور منها، ومنافستها من طرف تقنيات العرض الحديثة، وكان توقف آخر قاعة عن تقديم عروضها سنة 2018، وهي "ريكس" لتبقى قاعة وحيدة هي مركب "ميغا فاس".

لعبت هذه القاعات دورا كبيرا في تربية الناس على الفرجة السينمائية، وتعريف جمهور واسع على ثقافة الشعوب وإبداعات الفن السابع، كما جعلت عناصر الفيلم وفرجة السينما مكونا بارزا من ثقافة الناس الشعبية، خاصة ما ارتبط بالسينما الهندية، وسينما مصر، وسينما هوليود والسينما المغربية. أضفت فرجة السينما وبنياتها ملامح مميزة على مجال المدينة وأصبحت مناطق المدينة تتعرف بقاعات السينما التي توجد بها، والأهم أن وجود هذه القاعات قد سمح ببروز نخبة مهتمة بفرجة السينما وثقافتها، وانشغلت بتأطير الشباب وجمهور عريض ليس ثقافيا وفنيا فقط ، بل اجتماعيا وسياسيا كذلك، وهو العمل التي تجلى بصيغة ممارسة مدنية من داخل جمعيات وأندية سينمائية كانت تنظم عروضا وأنشطة سينمائية بفضاء هذه القاعات كما الأمر بالنسبة لأندية "الفن السابع"، و"أيزنشتاين"، و"محمد الركاب"، إلا أن عمل هذه الإطارات قد تراجع وتوقف لأسباب عديدة منها إغلاق القاعات السينمائية. بهذا افتقدت المدينة فضاء وبنية كان يراهن عليهما أن يسهما في إنضاج السلوك المديني والحضري لدى الساكنة، كما تم إنهاء إمكانية هائلة لتأطير الساكنة، وتوعيتها، وتوفير ما يرفه عنها.

ب. المكتبات بفاس

تلعب المكتبات العمومية دورا ثقافيا مهما من خلال توفير الكتب، وإمكانية القراءة لكل الشرائح الاجتماعية، كما تنهض بدور اجتماعي من حيث مجانية القراءة، ومحاربة الأمية، والمساعدة على البحث، وبناء الوعي، وتحسين الذوق، ومن خلال ذلك المساهمة في محاربة ظواهر الإقصاء والتهميش الثقافي باعتبارها أماكن تداول وترسيخ قيم إيجابية مستمدة من الثقافة والفكر والمعرفة. تعتبر المكتبات العمومية أيضا عنصرا مهما مساعدا على مسايرة الدراسة حيث توفر الفضاء الملائم للمراجعة والتثقيف، وتنمية القدرات المعرفية، وهو ما لا تستطيع معظم أسر الأحياء الفقيرة توفيره لأطفالها المتمدرسين.

شكلت المادة الثقافية والعلمية أساس إشعاع مدينة فاس، وكان من الطبيعي أن تخصص بها فضاءات للتثقيف والمعرفة بصيغة مكتبات خاصة وعامة. هكذا برزت فيها أمكنة لترويج الكتاب بمقابل ومن دونه، كما تم افتتاح مجموعة من المكتبات لبيع الكتب الجديدة والمستعملة، لكن ما يبدو ملاحظا أكثر في الواقع هو أن فاس تفتقر بشكل كبير للمكتبات العمومية، التي يبدو أنها لم تنل اهتمام مسيري الشأن العام، خصوصا الجماعات المحلية، إذ لا تحتوي المدينة إلا على خمس مكتبات عمومية هي : المكتبة الوسائطية بوسط المدينة التي أسست سنة 2006 ، وتضم 30000 كتاب، و 20000 عنوان، خاصة بالطلبة والأساتذة الباحثين، ومكتبة لسان الدين الخطيب بحي اسقاطو، أنشئت سنة 2008 بطاقة استيعابية لا تتجاوز 150 مقعدا، و30000 بين كتاب وعنوان. هناك مكتبات صغرى بحي باب الفتوح، وحي بنسودة، وحي أنس لكنها لا تشمل في مجملها سوى عدد جد محدود من الكتب، أما مشروع المكتبة المتواجد بواد فاس الذي شرع في بنائه في العشرية الأولى من الألفية الثانية، والذي يمكن أن يشكل معلمة ثقافية بمدينة فاس، لم يكتب له النجاح بسبب الاكراهات المالية واختلاف الرؤى بين عمودية المدينة ووزارة الثقافة، ولازال لحدود أواخر سنة 2022 غير تام الإنجاز.

صورة رقم 7: مشروع المكتبة بواد فاس التي لم يكتب لها النجاح لحد الآن

تصوير شخصي شتنبر 2022

ما ضاعف من بؤس واقع المكتبات هو تراجع الاهتمام بالكتاب الورقي، وتراجع الاهتمام بالثقافة والمعرفة بسبب التحولات التقنية الهائلة، والرواج الكبير لثقافة الصورة وفرجتها، وتقلص حضور الكتاب في اهتمامات الناس. إنه ما انعكس أيضا على واقع المكتبات الخاصة بالمدينة ، وهذا ما جعل مجموعة من مكتبات بيع الكتب تغير عرضها، أو تغلق أبوابها كما الحال بالنسبة لأشهر مكتبة بيع الكتب بفاس وهي "المكتبة الشعبية" التي أغلقت أبوابها سنة 2000، وما بقي منها يعاني من أجل الاستمرار لتقلص الطلب على الكتاب الورقي، وتراجع الإقبال على ما تعرضه للبيع وهذا حال "مكتبة الباحث" وسط المدينة، ومكتبات الطالعة بالمدينة القديمة.

2-2 البنيات الرياضية بمدينة فاس: حاجات بحجم تنامي عدد الساكنة

تولي العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والجغرافيا بصفة خاصة، اهتماما كبيرا لدراسة موضوع الرياضة والثقافة الرياضية باعتبارهما أدوات فهم هيكلة التنظيمات المجالية والاجتماعية[18]. لقد أصبحت المدن اليوم، في كل دول العالم، تعتمد على الرياضة وكل ما يرتبط بها من تجهيزات، وأندية، وتنظيم الملتقيات... عنصرا أساسيا لبناء صورتها، وهويتها، وشهرتها. لقد اشتهرت بعض المدن بوظيفتها الرياضية أكثر من كل الوظائف الأخرى (ليفربول، مدريد، برشلونة، الداخلة...) رغم موقعها السياسي أو الاقتصادي البارز.

إذا كانت الرياضة قطاعا صحيا لأهميتها في بناء الهوية الجسدية، واقتصاديا لما تخلقه من أنشطة اقتصادية متنوعة، وتربويا لأهمية برامجها الثقافية والرياضية، فإن دورها الاجتماعي يعتبر مهما في الحياة الاجتماعية داخل المدن لما لها من أهمية في إدماج الشباب باعتبار الرياضة مؤسسة لتلقين القيم الأساسية للحياة داخل المجتمع.

الخريطة رقم5: توزيع المنشآت الرياضية بمدينة فاس

المصدر: إنجاز شخصي بناء على معطيات مندوبية الشباب والرياضة بفاس (بحث ميداني شخصي)

تتوفر مدينة فاس حاليا على مركبين رياضيين هما: ملعب الحسن الثاني، بجماعة أكدال، الذي يتوفر على 15000 مقعد، والمركب الرياضي لفاس، بجماعة سايس، بطاقة استيعابية تصل إلى 40000 مقعد. يخصص الملعب الأول لتداريب الفرق والمباريات المحلية، بينما يختص المركب الرياضي للقاءات الرياضية الوطنية والدولية. دون ذلك، تبقى الملاعب المصغرة لكرة القدم، المتواجدة في بعض الأحياء مثل حي المرجة، وزواغة السفلى، وزواغة العليا، وبن سودة، وواد فاس، وحي المسيرة، والحي الحسني بعين هارون، ملاعب غير معشوشبة، وتغيب فيها شروط السلامة، وتطبعها الارتجالية في الاستعمال والتدبير.

صورة رقم 8: ملعب كرة القدم بحي صهريج كناوة

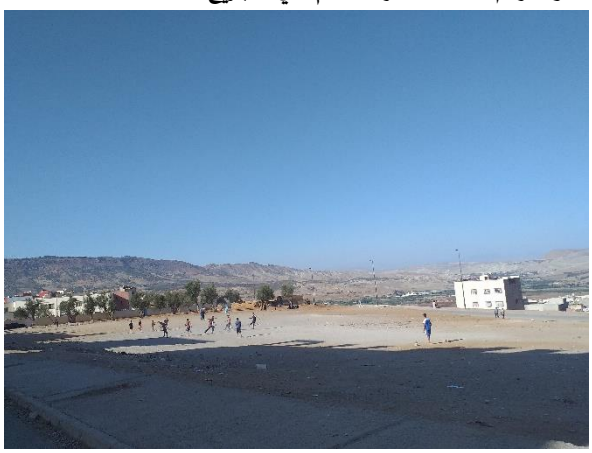

تصوير شخصي - شتنبر 2022

صورة رقم 9: ملعب كرة القدم بحي بن دباب

تصوير شخصي – شتنبر 2022

عرفت المدينة بناء 12 قاعة مغطاة موزعة على بعض أحياء المدينة هي حي أنس، وحي ظهر الخميس، وحي صهريج كناوة، وحي عين قادوس، وحي الادارسة، وحي بنسودة، حي المسيرة، وحي عوينات الحجاج، وحي المصلى، وحي المرينيين، وحي الفتح. يخضع استعمال هذه القاعات لأداء مادي، ولإجراءات خاصة مما يحد من عدد المستفيدين من خدماتها.

من أجل احتضان الشباب، والاهتمام بهم، تم خلق مجموعة من ملاعب القرب، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحي سيدي ابراهيم، والنواول، وواد فاس، وفاس الجديد...، غير أن مساحها مجتمعة لا تتجاو2000 م^{2}.

على العكس من هذا، تغيب المسابح العمومية بشكل كبير في مدينة فاس. باستثناء المسبح البلدي التابع للمركب الرياضي الذي أنشئ من طرف المستعمر سنة 1926، والمسبح المغطى بالأدارسة التابع لوزارة الشبيبة والرياضة، ومسبح حي سيدي ابراهيم التابع للبلدية، فإن كل المسابح المتواجدة بالمدينة تابعة للقطاع الخاص، ومخصصة لفئة معينة من الزبائن تحددها قيمة التذكرة، التي تبقى خارج القدرة الشرائية لأفراد الفئات الهشة والفقيرة.

صورتين رقم 12 و13: استعمال المياه الملوثة ونفورات مسابح في الفصل الحار

تصوير شخصي، غشت 2022 (حي بنسودة)

يوليوز 2022 (حي واد فاس)

مما يضطر معه أطفال ومراهقو هذه الفئات لاستعمال النافورات العمومية المتواجدة على مختلف ملتقى الطرق، والمجاري المائية العكرة، مسابح مفتوحة في أوقات الحر، التي تمتد لأشهر طويلة في مدينة فاس، مما يعرض صحتهم وحياتهم لمخاطر التلوث، وصدمات التيار الكهربائي.

خاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أن المجال الحضري لمدينة فاس يعرف لا عدالة مجالية تكرست في سياقات تاريخية وأحداث مرحلية، وأن التجهيزات الضرورية للحياة المدينة مثل المساحات الخضراء، والبنيات الثقافية والرياضية، تضعف أو تغيب من حي لأخر في المدينة، وبذلك تضعف تلبية الوسط الحضري لحاجيات السكان بما يرونه مناسبا وكافيا لحياتهم اليومية، مما يضطرهم استعمال كل ما من شأنه الترويح عن النفس، مثل الملاعب الرياضية غير المؤهلة، والمياه الملوثة والنافورات العمومية، وجوانب الطرق، خصوصا في الفصول الحارة ، رغم ما يعرض ذلك حياتهم لأخطار متنوعة. كل ذلك يعقد اندماج السكان في الوسط الحضري أكثر، خاصة أن المدينة لم تف بوعدها باعتبارها مجالا حضريا مُغْرِيا للاستفادة من مزاياه المختلفة، والذي من المفترض أن يحقق للمرتبطين به اندماجهم فيه، والمشاركة في بناء وتجديد قيمه.

بيبليوغرافيا:

[1] DUPUY Gabriel (1991), l'urbanisme des réseaux : théories et méthodes, Armand colin, Paris, p.34

[2] Robert Beck (2013) les cinq sens de la ville du moyen âge à nos jours, presse universitaires François Rabelais, Tours p. 23

[3] ديفيد هارفي(2018)، مدن متمردة، من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ص.43

[4] Mohamed Mohcine EL IDRISSI EL OMARI (2013), la médina de Fès : élément l'architecture traditionnelle alaouite, Oumnia, Fès, p. 150

[5] روجي لوتورنو،(1996)، فاس قبل الحماية، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي- محمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص.63

[6] محمد مزين (2004)، تاريخ مدينة فاس من التأسيس الى أواخر القرن العشرين، الثوابت والمتغيرات، مطبعة سيباما، فاس، ص. 42

[7] Mohamed Mohcine, op .cit . p. p. 155-156

[8] اليزيد حمدوني علمي(2004)، التمدين والبيئة الحضرية بمدينة فاس، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس، شعبة الجغرافي، ص. 306

[9] Jérôme et Jean THARAUD (2012), Fès ou les bourgeois de l'islam, Dar Al AMAN, Rabat, p. 15

[10] François LEIMDORFER (2014), dire les villes nouvelles, Ed. de la maison des sciences de l'homme, Clamecy, France, p.89

[11] Françoise CHOAY (1965), L'urbanisme utopies et réalités, ed. du seuil, Paris, p . 19

[12] Charlotte Jelidi (2007), La fabrication d'une ville nouvelle sous le protectorat français au Maroc (1912-1956) : Fès nouvelle, thèse de doctorat en histoire, Université de Tours, p. 180

[13] Ibid

[14] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين (2005)، المعجم المحيط، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثامنة، ، الصفحة:1311

[15] اليزيد حمدوني علمي، مرجع سابق، ص. 309

[16] عبد الرحيم امغار، الرئيس بالنيابة، للمديرية الجهوية للشباب والرياضة بفاس بتاريخ 2022.08.12

[17] أحمد سيجلماسي(2015)، المغرب السينمائي، سلسلة شراع، عدد 65، وكالة شراع، طنجة، ص. 19

[18] Jean Pierre AUGUSTIN (2011), le sport attracteur d'organisation sociale et intermédiaire de la mondialisation, annales de géographie cultures sportives et géographie, Armand Colin, Paris, p.353